

اجتماع "أوبك" في القاهرة لم يخفض الإنتاج

النعيمي لـ "الحياة": ٧٥ دولاراً للبرميل سعر مجد للمستهلك والمستثمر والمنتج

□ القاهرة - رندة تقي الدين

والعرض والطلب متوازنين في السوق. تعامت الأسعار الي ٧٠ و ٨٠ دولاراً للبرميل. وإذا التزمت دول «أوبك» الخفض الذي قررتة في فيينا بنسبة ٨٠ في المئة، فلا داعي لخفض آخر في وهران. وأكد أن «انخفاض سعر النفط لم يحمل السعودية على إلغاء بعض مشاريعها الإنتاجية، لكنها عدلت العروض للحصول على أسعار أفضل». وعن مواجهة انخفاض الأسعار، أوضح النعيمي ضرورة «فهم الغرض من مستوى ٧٥ دولاراً الذي تحدث عنه خادم الحرمين، إذ إن الأسعار متدنية اليوم وتتراوح بين ٤٩ و ٥٤ دولاراً، وبيدات تؤخر على المستثمرين في زيادة الإنتاج بالنسبة إلى ما يعرف بالمستثمرين الهامشيين مثل المستثمرين في إنتاج الزيت الرملي وفي الأيثانول والوقود (ومن المواد الزراعية) وفي الزيوت الثقيلة، وفي أماكن إنتاج النفط فيها صعب، إذ لا يناسب هؤلاء مستوى ٥٠ دولاراً للبرميل. وفي حال انخفاض إنتاجهم

انتهى وزراء «أوبك» اجتماعهم التشاوري أمس في القاهرة، من دون اتخاذ قرار جديد بخفض الإنتاج الإضافي، وعقد الاجتماع يطلب عدد من الدول التي اغتنمت فرصة الاجتماع السنوي للدول العربية المنتجة للنفط (إوابك)، ووجود الوزراء العرب في «أوبك» في القاهرة للتشاور.

وعلمت «الحياة» من مصادر الصناعة النفطية أن عدداً من الدول التي طالبت بالاجتماع، كانت الأقل التزاماً بحصتها المقررة بعد قرار الخفض وفي طلبعتها إيران. السى ذلك، قال وزير النفط السعودي على النعيمي في مقابلة خص بها «الحياة» في القاهرة، إن «مستوى ٧٥ دولاراً الذي تحدث عنه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز هو السعر المجدي للمستثمر والمستهلك والمنتج الهامشي». وقال: «لو أصبح المخزون يكفي لـ ٥٢ يوماً

واستمر سعر ٥٠ دولاراً وتحسنت الأسواق وازداد الطلب ولم يعد هناك عرض كافٍ، يرتفع سعر البرميل بحدّة»
 وإذا كان ممكناً الاستثمار في الاستثمارات في حال تراجع سعر البرميل إلى ٣٠ دولاراً، لفت النعيمي إلى أن الاستثمارات «تتأثر طبعاً لدى تراجع السعر إلى مثل هذه المستويات وكذلك العائدات، وعندئذ يتبغى الموازنة بين حاجة الدولة إلى الاستثمار وإلى الإنفاق على البنية التحتية».

وعن إمكان التصدي لانخفاض السعر، أوضح النعيمي: «لم تكن تزيد ١٤٧ دولاراً للبرميل، لكن نقول دائماً إن السوق هي التي تحدد السعر، والتعبير عن الرغبة في أن يكون السعر في مستوى معين هو مجرد تعبير، وما يمكن أن يقوم به المنتج اليوم هو العمل من أجل التوازن في السوق».

وعن الفائض القائم على رغم الخفض، اعتبر أن الخفض «لا يزال قيد التنفيذ ولم يظهر تأثيره بوضوح بعد، ويصل المخزون الآن إلى ٥٦ يوماً، وزيده أن يكون ٥٢ أو ٥٣ يوماً أحسن».
 عندها، ومع توازن العرض والطلب، يعود السعر إلى ٧٠ و٨٠ دولاراً للبرميل».

وعن التوصل إلى وقف تراجع السعر في ظل عدم التزام كل دول «أوبك»، بالخفض المقرر، أمل في أن «يلتزم الجميع به للمصلحة العامة، ثم سيقبل الالتزام بالخفض خلال شهر، إن مصادر كثيرة للمعلومات تدلنا على من التزم ومن لم يلتزم». واعتبر أن «٨٠ في المئة من التزام الدول المنتجة أمر إيجابي».

وإذا كان يجب سحب كميات إضافية من النفط في حال الحصول على التزام الخفض في مؤتمر وهران في ١٧ كانون الأول (ديسمبر)، لم ير النعيمي «داعياً إلى نيل الخفض الآن هو في حدود ١,٥ مليون برميل»، لافتاً إلى «نمو في مناطق أخرى بحدود مليون برميل في اليوم، مما يعني أن الخفض هو نصف مليون برميل في اليوم». واعتبر أن الطلب «سيتحسن كما أن هناك بدائل لا يمكن أن يستمر انتاجها إذا كان السعر متدنياً، إلا إذا كان هناك دعم لها من الدول بقرار سياسي».